أهم آليات تأثير اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على السياسة التجارية

اتفاقية الإعانات والتدابير التعويضية

تعتبر الاعانات المقدمة للصناعات الناشئة (وفي أحياناً ليست بالقليلة للصناعات غير الناشئة أيضاً) أحد أهم أدوات السياسة الصناعية. لذا فإنه من المناسب هنا الإشارة إلى كيفية معالجة اتفاقية المنظمة كهذه الاعانات، من خلال اتفاقية الاعانات والتدابير التعويضية Subsidies and Countervailing Measures .

وتشير هذه الاتفاقية إلى ثلاث فئات للاعانات : (أ) الاعانات المحظورة Prohibited . (ب)الاعانات الموجبة للتقاضي Actionable (جـ) الاعانات غير الموجبة للتقاضي Non - Actionable . ومساهمة من الاتفاقية في التمييز ما بين ظروف مختلف البلدان النامية فقد تم تقسيم هذه البلدان إلى ثلاث فئات بقدر تعلق الأمر بالإعانة. الفئة الأولى هي البلدان الأعضاء الأقل نموا Least Developed Countries (LDCs) . والثانية هي البلدان الأعضاء التي تم تحديدها في اتفاقية " الاعانات والتدابير التعويضية " التي ينتظر أن يصل متوسط دخل الفرد فيها إلى (1000) دولار أمريكي . وأخيراً الفئة الثالثة، التي تمثل بقية البلدان النامية.

وتشير الاتفاقية الأخيرة لدول الفئتين الأولى والثانية بالدول ذات مستوى التنمية الأقل، وتعامل بناء على ذلك، معاملة خاصة في مجال الاعانات والتدابير التعويضية. حيث يتم استثناؤها من حظر الاعانات، الفئة (أ) أعلاه. في حين تمهل هذه الاتفاقية بقية الدول النامية (الفئة الثالثة) ثماني سنوات للتخلص من دعم الصادرات . كما توفر الاتفاقية مساعدات أخرى للبلد النامي العضو الخاضع للتدابير التعويضية .

وبناء على ذلك فإن على الأقطار العربية التي بدأت بالتخلي عن سياسة احلال الواردات، التي انتجتها أغلب الأقطار العربية تاريخيا كأساس لاستراتيجيتها الصناعية، التخفيف ومن ثم التخلص من دعم صادراتها خلال الفترة المشار إليها أعلاه (ثماني سنوات)، ما عدا تلك الأقطار التي تقع في الفئتين الأولى والثانية.

اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة (TRIPS)

بالإضافة للاتفاقيات المشار إليها أعلاه الواردة ضمن اتفاقية المنظمة، تعتبر اتفاقية " حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة " - Agreement on Trade Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS) أحد الاتفاقيات التي تؤثر على المنتجات الصناعية للدول النامية، وبضمنها العربية . وفي ظل القناعة الدولية بأن الحصول عل تراخيص ببراءات الاختراع لم يتم الالتزام به بشكل جاد خلال الفترات السابقة لاتفاقية المنظمة، فإن هذه الاتفاقية تحرص على توفير آلية تضمن احترام حقوق الملكية الفردية للاختراعات أينما كانت، وهو الأمر الذي من شأنه بطبيعة الحال أن يضيف أعباء مالية جديدة على المنتجين الصناعيين، لاسيما في البلدان النامية . بدءا من تاريخ العضوية .

وتقديراً من الاتفاقية لظروف البلدان النامية فقد حددت فترة (5) سنوات أمام هذه البلدان لتنفيذ القواعد الخاصة بها من حيث الحصول على التراخيص ودفع الأتاوات اللازمة. في حين مُددت هذه الفترة إلى (11) سنة بالنسبة للدول الأقل نمواً. أما بالنسبة للبلدان المتقدمة فقد تقلصت هذه الفترة إلى سنة واحدة فقط.

ولعل من أبرز القطاعات المتأثرة بهذه الاتفاقية هي صناعة الأدوية حيث يزيد عدد براءات الاختراع، والعلامات التجارية المستخدمة. وإذا ما اخترنا حالة صناعة الادوية في مصر وعلاقتها بالاتفاقية المذكورة، فيلاحظ، مثلاً، أن متوسط أسعار الأدوية (المحلية) المصرية كان منخفضاً عام 1995 (حوالي 2.38 جنيه مصري)، في حين ارتفع هذا المتوسط بالنسبة الأدوية المنتجة في مشاريع مشتركة، محلية/أجنبية، حيث وصل إلى (4.37) جنيه، وارتفع بشكل أكبر في حالة الأدوية المستوردة ليصل إلى (10.49) جنيه. وهو الأمر الذي يعكس تكاليف البحث والتطوير واتاوات براءة الاختراع.

القيود غير الجمركية

يعتبر تحديد الاجراءات غير الجمركية Non-Tariff Measures (NTM) من أعقد المهام عند دراسة الاعتبارات التي من شانها أن تؤثر على القدرات التنافسية للدول. وقد حظرت اتفاقية المنظمة هذه الاجراءات لكونها تمنح ميزات نسبية لبعض الدول على حساب الدول الأخرى. وأشـــارت في هذا الصدد إلى عدد من أشكال هذه الاجراءات، والتي منها : (أ) القيود الفنية على التجارة.

حيث توجد اتفاقية تحت نفس المسمى Agreement on Technical Barriers on Trade (TBT) ترمي إلى التأكد من عدم وجود أية ميزات نسبية لبعض الدول من جرّاء التلاعب في نظم المقاييس والجودة وغيرها من الاجراءات الفنية.

(ب) القيود التي يمكن وضعها من خلال اجراءات الحماية الصحية للبلد وأية اجراءات مرتبطة بالبيئة والمحافظة على البشر والحيوانات والنباتات. وتحكم هذه القيود الاتفاقية المسماة Agreement on Sanitary and Phytosanitary (SPS).

(جـ) عدم الاستفادة من اجراءات الجمارك الادارية للحصول على ميزة نسبية. فعلى سبيل المثال لا يجوز التلاعب بقواعد تثمين القيم الخاضعة للجمارك، واجراءات فحص البضاعة قبل الشحن Preshipment Inspection.

حيث تعتمد بعض البلدان بالاتفاق مع شركات خاصة لتحديد سعر وكمية نوعية البضاعة المستوردة قبل تصديرها من البلد المصدر. وتشترط اتفاقية تحديد الاجراءات غير الجمركية على ضرورة احالة أية اختلافات ما بين البلد المصدر والمستورد في هذا المجال لجهاز التحكيم بمنظمة التجارة العالمية. كما لا يجوز التلاعب بالنسب الخاصة بالقيمة المضافة، وغيرها، للحصول على مزايا تخص قواعد منشأ Rules of Origins مرغوب بها من بلد معين. ولا بد أن تخضع تحديد هذه القواعد للاتفاقية المسماة باسمها Agreement on Rules of Origins . ولا تسمح اتفاقية تحديد الاجراءات غير الجمركية، أيضاً ، باستخدام اجراءات تراخيص الواردات للحصول على أية ميزة نسبية.

وبناء على ذلك فإن على الأقطار العربية، وبقية الأقطار الأخرى، التخلص من كافة هذه القيود، غير الجمركية، وفقا للاجراءات المتبعة في الاتفاقيات ذات العلاقة المشار إليها أعلاه. وكما تمت الإشارة سابقاً فإن مهمة حصر هذه الاجراءات تعتبر بحد ذاتها من أصعب المهام. (د) وفقا لاتفاقية الاجراءات الاستثمارية المرتبطة بالتجارة Agreement on Trade - Related Investment Measures (TRIMS) فإن على كافة البلدان ابلاغ المنظمة بالاجراءات الاستثمارية التي تشكل عائقاً أمام التجارة الدولية، باعتبار أن مثل هذه الاجراءات تعتبر جزء من القيود غير الجمركية.